شعبية بوش زادت الى 38 بالمئة والاغلبية تنتقد معالجته للملف الايراني

استطلاع: تزايد المؤيدين لجدول زمني للانسحاب من العراق بين الجمهوريين والديمقراطيين الامريكيين

لندن ـ «القدس العربي»:

ايدت نسبة غير قليلة من الامريكيين موعدا زمنيا يحدده العسكريون للانسحاب من العراق، فيما عارضت نسبة 51 بالمئة في استطلاع اجرته شبكة انباء «اي بي سي» وصحيفة «واشنطن بوست» اي جدول زمني. ولوحظ ان نسبة المطالبين بالتوصل لالية انسحاب من العراق (47 بالمئة) قد ارتفعت بثماني نقاط منذ كانون الاول (ديسمبر) 2005. وانقسمت اراء الامريكيين بحسب مواقف الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، حيث تؤيد غالبية الديمقراطيين جدولا زمنيا، اما الجمهوريون فيعارضون. وسجل الاستطلاع ان نسبة المستقلين (44 بالمئة) تدعم الية معينة للانسحاب. كما سجل الاستطلاع تحسنا في شعبية الرئيس الامريكي جورج بوش، التي وصلت الى 38 بالمئة، اي اعلى بخمس نقاط عن النسبة التي سجلت في ايار (مايو) الماضي.

وعلقت «واشنطن بوست» ان الاستطلاع يعطي الرئيس بوش وحزبه آمالا جديدة في الوقت الذي يتم فيه التحضير للانتخابات النصفية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم.

وعندما سئل المشاركون عن الحزب الاكثر فاعلية وجدية في معالجة الملف العراقي، حصل الديمقراطيون على نسبة 47 بالمئة من الاصوات مقابل الجمهوريين، 41 بالمئة.

كما واصل الديمقراطيون التقدم في قضايا اخرى، مثل افضلية المرشح في الانتخابات القادمة. وقالت غالبية 51 بالمئة انها ستصوت لصالح الديمقراطيين. وكان موضوع مستوى القوات الامريكية في العراق قد تسيد النقاش والجدل في الكابيتال هيل، بين الحزبين الاسبوع الماضي، حيث خاض الكونغرس حربا حول خطتين للانسحاب، اولى قدمها الديمقراطيون وتطالب بجدول زمني معروف ينتهي بصيف عام 2007 واخرى قدمها الجمهوريون وتدعو لانسحاب مرحلي حسب الاوضاع الامنية. ولوحظ في الاستطلاع الاخير ان مؤيدي الحزب الديمقراطي يدعمون جدولا زمنيا اكثر من ممثليهم في الكونغرس، حيث وصلت نسبة الدعم الى 66 بالمئة.

وسجل الاستطلاع ايضا ارتفاعا داخل الجمهوريين في نسبة الذين يدعمون جدولا زمنيا، حيث وصلت النسبة الى 28 بالمئة اي عشر نقاط اعلى من تلك التي سجلت في كانون الاول (ديسمبر) 2005.

ولكن الدعم الكبير جاء من المعسكر الذي يطلق عليه الليبرالي حيث دعمت نسبة 65 انسحابا. وتقول الصحيفة ان الدعم لانسحاب، سواء كان مرحليا او سريعا قد زاد في داخل كل الاحزاب وبين السكان الامريكيين. وتعتبر النساء من اكثر المطالبات بجدول زمني 55 بالمئة مقارنة مع 38 بالمئة من بين الرجال. وجاء الاستطلاع الذي اجرى في الفترة ما بين 22 ـ 25 حزيران (يونيو) الحالي، وشاركت فيه عينة مختارة من الف شخص بعد ان كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن خطة قدمها قائد القوات الامريكية في العراق جورج كيسي، وحدد فيها بعض ملامح تخفيض القوات الامريكية في العراق، حيث قام كيسي بتقديم خططه لتخفيض مرحلي يبدأ في نهاية العام الحالي للادارة في واشنطن.

وانتقد الديمقراطيون الحزب الجمهوري الذي هاجمهم لمطالبتهم بجدول زمني في الوقت الذي قام به اركان القيادة الامريكية بمناقشة الموضوع بالسر. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين عسكريين ان كيسي الذي حدد بعض ملامح لتخفيض القوات الامريكية، يعارض العملية، حيث لا يريد تخفيضا قد يؤثر على قدرة القوات العراقية الجديدة للتصدي للمقاومة. وقام احد مستشاري كيسي بنصحه قائلا انه «بدفع العراقيين للصف الاول بدون جاهزية، لن يكون من اجل النصر ولكن الفشل».

واظهر الامريكيون تشاؤما اقل من الماضي حول ادارة الملف العراقي، ولكن بوش حصل على نقاط اقل بسبب عدم قدرته علي التعامل مع الملف الايراني، حيث قالت نسبة 57 بالمئة انها لا توافق على ادائه في الملف الايراني.

ولاحظ تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» ان النقاش حول تخفيض القوات الامريكية جاء في الوقت الذي يقوم فيه الجيش بعمليات في قلب مدينة الرمادي التي تعتبر شوكة في جسد الامريكيين. وقالت الصحيفة ان الكثير من احياء المدينة تعتبر خارج سيطرة الامريكيين والعراقيين. وتقول انه في بعض المناطق من الصعب العثور على جندي او ضابط عراقي او دوريات امريكية. وقالت انه في ضوء الحديث عن خفض القوات فالجيش لا يفكر بشيء من هذا في الانبار. واشارت الى ان خطة الجيش للسيطرة على المدينة تقوم على استراتيجية هادئة، بدلا من تلك التي استخدمت في الفلوجة وادت الى تدميرها بالكامل، فالرمادي محاصرة بالاف الجنود، حيث يتقدم الجنود تدريجيا الى احياء المدينة. وسيقوم الامريكيون بترك حامية عسكرية من جنودهم والجنود العراقيين في عدد من مناطق المدينة.

كما سيتم ترك اعداد كبيرة من الجنود العراقيين القادرين على السيطرة على الاحياء بعد عملية اخراج المقاتلين منها. ولاحظت الصحيفة ان الجنود العراقيين المشاركين في العملية خائفون من المشاركة حتى لا تؤدي تلك الى عمليات انتقامية تقوم بها العشائر.

متظاهرات مصريات يطالبن باطلاق سراح الصحافيين المعتقلين في القاهرة امس (رويترز)

اتهمه وعائلته ببيع شركات الدولة بثمن بخس وتبديد المعونات

استياء من الحكم بحبس مصري لاقامته دعوى ضد مبارك ورئيس تحرير «الدستور» وصحافية لنشرهما الخبر

■ القاهرة ـ «القدس العربي» ـ رويترز: أعربت اوساط صحافية وجماعات دولية لحرية الصحافة عن استيائها من حكم اصدرته محكمة مصرية الاثنين حكما بحبس مواطن أقام دعوى قضائية لمحاكمة الرئيس حسني مبارك وتضمن الحكم حبس رئيس تحرير صحيفة نشرت عن الدعوى وصحافية بها.

وقالت لجنة حماية الصحافيين الدولية في بيان اصدرته من مقرها في نيويورك ان الحكم يظهر عداء الحكومة المصرية لاستقلال الصحافة، وذكرت بعدم تنفيذ الرئيس المصري حسني مبارك لوعده بالغاء عقوبة الحبس للصحافيين.

وأصدرت الحكم محكمة الجنح ببلدة وراق العرب احدى ضواحي القاهرة وقضى بحبس المواطن سعيد محمد عبد الله ورئيس تحرير صحيفة «الدستور» الاسبوعية المستقلة ابراهيم عيسى والصحافية سحر زكي لمدة سنة لكل منهم. ويحق لثلاثتهم استئناف الحكم اذا دفع كل منهم عشرة الاف جنيه (1700 دولار) كفالة لوقف تنفيذ الحكم.

وأقام الدعوى أمام محكمة جنح وراق العرب أربعة محامين ورجل أعمال وصاحب ورشة وعامل طالبين أقصى عقوبة لمقيم الدعوى على مبارك والصحافي والصحافية اللذين نشرا أنه أقامها أمام محكمة القضاء الاداري طالبا محاكمة مبارك وأفراد أسرته بزعم أنهم باعوا شركات القطاع العام بثمن بخس وبددوا المعونات الاجنبية التي حصلت عليها مصر في السنوات الماضية.

ونشرت «الدستور» موضوعا عن الدعوى في نيسان/ ابريل موضحة أن مقيم الدعوى يطالب أسرة مبارك برد 500 مليار جنيه قيمة شركات القطاع العام والمعونات الاجنبية. ووجه المدعون للصحافيين ومقيم الدعوى على مبارك تهم السب والقذف والتحريض على الرئيس المصري والتطاول عليه واهانته. وقال قاضي محكمة الجنح أسامة صلاح قبل النطق بالحكم ان ما نشر هو مما «الت اليه القيم والاخلاق واندثارها بين بعض الاقلام الصحافية التي ارتبطت بنشر كل ما هو هدام لمجتمع يخطو نحو الحرية بخطى ثابتة في ظل مناخ ديمقراطي».

وأضاف «القلة من أصحاب الاقلام والنفوس الضعيفة تستغل حرية النشر للاساءة للغير مثلما جاء في تلك الدعوى من اساءة واستغلال لحرية الكلمة... هذه الاقلام تعود كالسهام نحو صدر من كفل لها حرية الكلمة».

ويشير القاضي الى مبارك الذي يقول انه يؤيد حرية التعبير. ومنذ سنوات تبذل نقابة الصحافيين جهودا لالغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر. وقال نقيب الصحافيين جلال عارف عام 2004 ان مبارك وعده بالعمل على الغاء العقوبة وتقول الحكومة انها تستعد لاحالة مشروع قانون الى مجلس الشعب بالغائها. وقالت النقابة في بيان بمناسبة صدور الحكم «تؤكد نقابة الصحافيين استنكارها وادانتها لتفعيل ذلك النص الذي يمثل أداة خطيرة ضمن ترسانة التشريعات الرهيبة المقيدة لحرة التعبير والصحافة في البلاد».

وأضاف البيان الذي وقعه الامين العام للنقابة يحيى قلاش أن الحكم يتنافى مع ادعاءات الرغبة في الاصلاح التي ترددها الحكومة. ويرأس عيسى وهو في الاربعينات من عمره صحيفة «صوت الامة» وهي أيضا صحيفة أسبوعية مستقلة تصدر عن الدار الصحافية نفسها التي تصدر «الدستور». وعادة ما ينتقد عيسى الرئيس المصري في مقالاته في الصحيفتين.

وبدأت محكمة جنايات القاهرة في الاسبوع الماضي محاكمة الصحافي وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة «صوت الامة» والصحافية بالصحيفة هدى أبو بكر بتهمة سب وقذف قاض يقول معارضون انه يحاول اسكات من يتحدثون عن تجاوزات وقعت في الانتخابات التشريعية التي أجريت العام الماضي. ويحاكم في نفس القضية مدير تحرير صحيفة «افاق عربية» عبد الحكيم الشامي وجمال تاج الدين عضو مجلس نقابة المحامين. والاربعة متهمون بنشر قائمة بأسماء قضاة ينسب لهم التلاعب في نتائج الانتخابات. وقال عيسى لـ«رويترز» في اتصال هاتفي معلقا على الحكم عليه «هذه قضية سياسية مطلوب منها الترويع والتنكيل... هذا شيء غريب ومدهش أن يكون في الوقت الذي يدعي فيه النظام أنه يؤيد حرية الرأي والتعبير».

وأضاف «القضية دليل على ضيق صدر النظام بحرية الكلمة».

وتعقيبا على أن مواطنين أقاموا الدعوى وليس مبارك أو أحد أفراد أسرته قال عيسى «هذا يسقط القضية من أساسها لان من أقاموها ليسوا أصحاب مصلحة فيها».

وفي مؤتمر صحافي بمقر الصحيفة تعهد عيسى بأن تواصل صحيفته انتقاد مبارك الذي قال عنه انه رئيس منتخب يجب انتقاد سياساته. ومضى يقول «الصحف (ذات الملكية) الخاصة والمستقلة في مصر قابضة على جمر الحقيقة».

ويقول مسؤولون ان كثيرا مما تنشره الصحف المناوئة للحكومة عن قضايا فساد ليس له أساس صحيح.

الصحافي ابراهيم عيسى

عراقيون في سوق شعبي التهمتها نيران مجهولة المصدر في البصرة امس (رويترز)

الميليشيات الشيعية فرضت سلطتها في الجنوب بالفعل من دون اشتباك مع المارينز

تحليل: خطة امريكا بالانسحاب ستقوي الجماعات المعادية لها خارج بغداد والمحافظات السنية

واشنطن ـ من مارتن سيف:

تمخضت الاستراتيجية الأمريكية في العراق عن رزمة من التناقضات الاستراتيجية.

تمسك الرئيس جورج بوش، مستندا إلى دعم قوي في مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي، بـ«الحفاظ على المسار» في العراق، متعهدا بعدم تنفيذ سحب القوات الأمريكية قبل أن تتمكن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من الوقوف على قدميها، من دون مساعدة خارجية.

لكن الجنرال جورج كايسي، قائد القوات الأمريكية في العراق، قال في اجتماع مغلق بوزارة الدفاع الأسبوع الماضي إن عدد الألوية في العراق سيخفض بنسبة 60 % في خلال الأشهر الـ18 المقبلة، من 14 لواء حاليا إلى خمس أو ست ألوية، وفق ما ذكرته صحيفة «نيويورك تايمز» يوم الاثنين.

ووفق توقعات الجنرال كايسي، فإن الولايات المتحدة بنهاية العام 2007 ستبقي مسؤولة عن بغداد والمنطقة الممتدة غربي العاصمة العراقية.

ويعكس ذلك ما عرف بسعي بوش إلى «عرقنة» الوضع العراقي، بمعنى إحالة المسؤولية الأساسية عنه إلى الحكومة العراقية لتأمين خروج الولايات المتحدة من الدولة التي غزتها في آذار/مارس العام 2003 للإطاحة بنظام حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس السابق صدام حسين.

رد الفعل السياسي في الولايات المتحدة على قرار خفض عديد القوات في العراق إيجابي. فبالنسبة إلى المواطنين الأمريكيين سيعود القسم الأكبر من جنودهم إلى الوطن في خلال 18 شهرا.

ويتوقع أن يحاول البيت الأبيض الإسراع في وتيرة إعادة الجنود من العراق عبر تعزيز العرقنة وتمكن أقسام رئيسية من العراق من الاعتماد على نفسها وعلى القوات العراقية.

إلا أن مشاكل الانسحاب تتجاوز منافعه. لو أعلن عن الانسحاب من ضمن خطة شاملة لخروج جميع القوات الأمريكية من العراق، لكان للقرار وقعه الاستراتيجي المختلف.

لكن بوش ومجلس الشيوخ أوضحا أن الولايات المتحدة مصممة على الاحتفاظ بوجود عسكري قوي في العراق إلى فترة زمنية غير محددة.

وذلك يعني أن القوة العسكرية الأمريكية المتبقية في العراق لن تكون محصنة ضد الهجمات ولن تكون قادرة على ممارسة نفوذ في الدولة العربية الشاسعة.

توحي خطة خفض عديد القوة الأمريكية في العراق بأن التمرد السني خطير فقط في بغداد ومحافظتين غربيتين، وأنه غير فاعل أو هامشي في 16 محافظة أخرى.

هذا ما يوحي به الواقع الآن، ولكن من المحتمل أن القوى المناوئة للولايات المتحدة ستنمو مع انسحاب القوات الأمريكية من المحافظات الأخرى، وهو ما يعكسه واقع الحال في الجنوب الشيعي حيث تمكنت الميليشيات الشيعية من بسط نفوذها من دون حتى الاشتباك مع القوات الأمريكية.

ومع خفض عديد القوات الأمريكية في العراق، يتوقع تدني النفوذ الأمريكي في بغداد، حتى بوجود حكومة المالكي التي أعرب بوش عن إعجابه بـ«تصميمها» على القيادة.

وكانت الولايات المتحدة مارست ضغوطا للإطاحة بسلف المالكي، إبراهيم الجعفري، المقرب من إيران، ومن حليف إيران في العراق رجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر الذي يشرف على ميليشيا جيش المهدي.

وكان تحالف الجعفري مع جيش المهدي وغيره من الميليشيات الشيعية أمن له السيطرة على مناطق وشرائح واسعة في العراق. لكن المالكي لا يمكنه المراهنة على الدعم المعلن له من قبل القوى الشيعية من دون الاصطدام بتضارب المصالح بين هذه القوى والولايات المتحدة.

ويبقى أن المشكلة المركزية في العراق هي عدم بناء هيكلية دولة فاعلة قادرة على ملء الفراغ الناجم عن تدمير السلطة الدكتاتورية السابقة التي كان يديرها صدام.

وذكر السفير الأمريكي لدى العراق زلماي خليل زاد في مذكرة سرية إلى إدارة بوش نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» في 18 حزيران/يونيو الجاري أن القوات الأمريكية والحكومة العراقية معا لا يمكنهما ضمان أمن وسلامة العراقيين العاملين في المنطقة الخضراء المحصنة وفي السفارة الأمريكية ببغداد.

وتستند خطة الخفض التدريجي لعديد القوات الأمريكية التي تعتمدها إدارة بوش على العديد من الافتراضات، ليس أقلها أن مناطق كبيرة في العراق تسيطر عليها القوات الأمريكية ستستكين لسيطرة القوات العراقية بعد انسحاب الأمريكيين.

وتفترض الخطة أيضا أن التمرد السني لن يتمكن من العودة للسيطرة على المدن والبلدات والقرى التي طرد منها بالقوة الأمريكية.

كما تفترض أن الحكومة المركزية ستتمكن من إقامة سيطرة يوثق بها على حساب الميليشيات الشيعية التي تمسك بالسلطة الواقعية في الدولة التي يشكل الشيعة نسبة 60 % من عدد سكانها.

وتفترض الخطة الأمريكية أيضا أن إدارة بوش لن تفقد، بسحب هذا العدد من جنودها، قدرتها على السيطرة على مسار الأحداث في العراق.

ولو كانت خطة بوش للخروج من العراق شاملة كما خطة الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر للخروج من فيتنام في العام 1972 لاعتبرت متماسكة استراتيجيا.

ولكن إذا كانت الخطة مستندة إلى الافتراضات المذكورة سالفا، وإذا افترضت أن استمرار التواجد العسكري في بغداد والمحافظتين الغربيتين سيضمن استمرار الدور السياسي الأمريكي في العاصمة العراقية، فإنها لن تعمر طويلا وستكون مغامرة خطرة. (يو بي آي)

مجلس الشعب المصري يقر مشروع قانون للسلطة القضائية

■ القاهرة ـ رويترز: أقر مجلس الشعب أحد مجلسي البرلمان المصري الاثنين مشروع قانون للسلطة القضائية قدمته الحكومة ويرفضه قضاة يطالبون باستقلال كامل للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

ووافق على مشروع القانون الذي أدخل تعديلات على قانون السلطة القضائية المطبق حاليا أعضاء المجلس المنتمون للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ورفضه أعضاء المجلس المنتمون لجماعة الاخوان المسلمين وأحزاب المعارضة الممثلة في المجلس ورفضه الاعضاء المستقلون.

ويوم الجمعة قال نادي القضاة الذي يتزعم حملة المطالبة باستقلال السلطة القضائية منذ أكثر من عام ان مشروع القانون الحكومي تضمن استجابة محدودة لمطالبه. وكان نادي القضاة قد تقدم عام 1991 بمشروع قانون للسلطة القضائية قال انه يحقق استقلال القضاء لكن البرلمان لم يناقشه. وألغى مشروع القانون الذي أقره مجلس الشعب تبعية النائب العام وأعضاء النيابة العامة لوزير العدل. ويطالب نادي القضاة بالغاء ندب القضاة للعمل في غير الجهات القضائية قائلا ان الندب للجهات الحكومية فيه تأثير على حياد القضاة الذين يقبلون الندب بتلك الجهات.

كما يطالب بأن يكون التفتيش على أعمال القضاة من سلطة مجلس القضاء الاعلى. ويطالب النادي كذلك باشراف قضائي كامل على الانتخابات العامة ضمانا لنزاهتها. وقالت جماعة الاخوان المسلمين كبرى جماعات المعارضة في بيان أصدرته أمس انها ترفض مشروع القانون لانه «يكرس تغول السلطة التنفيذية على السلطة القضائية». ولجماعة الاخوان 88 مقعدا في مجلس الشعب المؤلف من 454 مقعدا. وأبقى القانون الجديد تعيين كل من النائب العام ورئيس مجلس القضاء الاعلى بيد رئيس الدولة.

بعضهن غير مؤهلات و«اغلب الحضور ليس لديهن شيء آخر يعملنه»

الاستماع الى الواعظات في مصر تحول الى «موضة» تجذب جمهورا كبيرا

القاهرة ـ من يارا بيومي:

تتدفق النساء من مختلف الاعمار على قاعة بأحد المساجد قبل ساعات من موعد بدء الدرس الاسبوعي لشيرين جودة السحار سعيا لحجز مكان قريب من المقدمة حتى يمكنهن مشاهدة الواعظة. والقاعة تكاد لا تتسع لاكثر من 2000 امرأة ولذلك يقوم مساعدون بازالة الستار الذي يفصل قاعة الرجال عن قاعة النساء لاستيعاب هذا التجمع. ومع بدئها الحديث يسود الصمت أرجاء المكان. وتبدأ حديثها بالكلام عن الحاجة للقيام بالاعمال الصالحة لارضاء الله لا من أجل التفاخر أمام الزملاء أو الاصدقاء أو الاسرة. وشيرين واحدة من بين عدد متزايد من الواعظات في القاهرة يلقين دروسا بشكل منتظم في قاعات بالمساجد حول كيفية العيش كمسلمين مستقيمين. وباتت تجمعات مشابهة في منازل خاصة شائعة أيضا يؤمها عدد اخذ في التنامي من الشباب الذين لا يتعاطفون مع الوعظ المتشدد لكنهم غير منخرطين في الوقت نفسه في نموذج غربي من الحياة يتناقض مع ثقافتهم المحافظة. وقالت ياسمين جمال (25 عاما) «تتمتع الحاجة شيرين بنهج سهل وتحاول توصيل وجهة نظرها بطريقة مبسطة».

واضافت «البعض يحاولون استخدام الترهيب لتحريك الناس.. ولكن هنا يستخدم الترغيب».

وبدأت طبقات الواعظات في الانتشار في أنحاء الشرق الاوسط. فقد عين المغرب 50 سيدة كواعظات تابعات للدولة في ايار/ مايو في اطار حملة الحكومة لدعم صيغة متسامحة من الاسلام في مواجهة الاصولية المتشددة. وقالت الدكتورة سعاد صالح عميدة كلية الدراسات الاسلامية بجامعة الازهر ان الواعظات يعملن كمرشدات للنساء الساعيات للبحث عن شكل ديني معتدل للعيش على أساسه. وأضافت أنه لا يوجد شك في أن المجتمع المصري يواجه مثلا غير مستقرة ومتناقضة أحدها يميزه التفريط والاغاني المصورة وموجة أخرى تناقض ذلك وهي التشدد والاصولية. وتابعت أن الناس مشوشون ويحاولون اعادة تقييم أنفسهم وأنه لذلك فهناك حاجة الى هؤلاء للارشاد الى الطريق القويم. وصعود الواعظات مرتبط بظهور نوع جديد من الحماس الديني بين الشباب.

وقال مسعود صبري الباحث الشرعي بموقع اسلام أون لاين.نت «اذا كان الامر لا يضايق السلطات فلن تتحرك. السلطات تعلم بحدوث ذلك غير أنها تغض الطرف عنه».

ورأى بعض العلماء والاخصائيين الاجتماعيين ان الطلب المتزايد على الواعظات أدى الى دخول بعض غير المؤهلات هذا المجال وأن الشعبية المتنامية لهن ترجع بشكل اكبر الى أنه يلبين حاجة اجتماعية. وأشارت الدكتورة صالح الى أنه لكون الساحة النسائية تفتقر الى الشخصيات المؤهلة التي درست الفقه الاسلامي فقد أعطى ذلك الفرصة لشخصيات أقل تأهيلا للقيام بدور. وقالت سوسن أيوب التي تلقي دروسا بالمساجد منذ 20 عاما «هناك كثير من الحديث في الدين وهو متناقض في بعض الاحيان... الكثيرون غير مؤهلين».

وقال ابراهيم ان هذه الظاهرة أخذت تتنامى في أوساط الطبقتين الوسطى والعليا خلال السنوات العشر الماضية وأنها تمثل المعادل لجلسات لعب البريدج النسائية. واعتبر أن هذا في جزء منه عمل اجتماعي وفي جزء اخر تسلية وأن جانبا كبيرا من عملية الوعظ له هذا البعد ولذلك يكون الانضمام اليهن أمرا جذابا. واضاف أن تعلم الوعظ بجانب التلقي أصبح أيضا موضة رائجة. واتفقت الواعظة جيهان رضوان مع ذلك الى حد ما. وقالت «المستفيدون من تلك الدروس قليلون للغاية. للاسف هناك البعض الذين يقولون.. ان الذهاب الى تلك الدروس هو أحدث موضة وانني غير مشغولة وليس لدي ما أفعله ولذا فسوف أذهب الى تلك الدروس».

واضافت «الحقيقة هي أن بعضا من تلك الدروس يصبح هوسا كبيرا. فهناك عشاء كبير عقب كل درس».

ويرى البعض أن الواعظات يعكسن مخاوفهن. وقالت شيرين سعد (32 عاما) قبل بدء الدرس «انها (شيرين جودة السحار) واقعية وتعيش عالمنا. انها ليست مثل الاخرين الذين يتحدثون كما لو كانوا من عالم اخر».